

## نشرة صحفية

### حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 4 أيلول/سبتمبر 2019، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (13/00 نيويورك، 19/00 جنيف، 22/30 دلهي، 02/00 - 5 أيلول/سبتمبر 2019 طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/23\*  
Original: English

## يشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى ضرورة بذل جهود على نطاق العالم بغية تعميم فوائد الاقتصاد الرقمي

### الثروة الرقمية تتركز بين أيدي قلة من المنصات الموجودة في الولايات المتحدة والصين

إن لم تُعالج، فإن الفجوة بين البلدان التي تعاني نقص التوصليل والبلدان التي بلغت مراتب متقدمة جداً في مجال الرقمنة ستتوسع وستؤدي إلى تفاقم التفاوتات

جنيف، 4 أيلول/سبتمبر 2019 - حسب تقرير جديد صادر عن الأمم المتحدة، ثمة حاجة إلى جهود عالمية منسقة لتعميم فوائد الاقتصاد الرقمي السريع النمو على العدد الكبير من الناس الذين لا يجنون في الوقت الراهن إلا القليل من ثمار هذا القطاع الآخذ في التوسع.

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في عام 2019، تقريره الأول عن الاقتصاد الرقمي (تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019) الذي يستعرض فيه التدفقات والبيانات والموارد المالية المتصلة بالاقتصاد الرقمي. ويبرز التقرير الفوائد الضخمة التي يمكن أن يدرها الاقتصاد الرقمي وتكاليف التطوير المرتبطة بهذا القطاع في فترة تتميز بتحول واسع النطاق نحو المعاملات الإلكترونية وتزايد عدد مستخدمي الإنترنت ونمو حركة التسوق عبر الإنترنت.

\* بيانات الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28,

+41 79 502 43 11, [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org), <https://unctad.org/press>

للحصول على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي:

[.https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx](https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx)

وتتركز الثروة التي يدرها الاقتصاد الرقمي بدرجة كبيرة في الولايات المتحدة والصين، بينما تظل بقية بلدان العالم، وبخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، متخلفة عن الركب بكثير، حسب ما جاء في التقرير.

فالولايات المتحدة والصين تستأثران بنسبة 75 في المائة من البراءات المتصلة بتقنية سلسلة السجلات المغلقة، و50 في المائة من النفقات العالمية المخصصة لإنترنت الأشياء، وأكثر من 75 في المائة من سوق الحوسبة السحابية، وتمثلان معاً نسبة تصل إلى 90 في المائة من قيمة الرملة السوقية لأكثر 70 شركة من شركات المنصات الرقمية في العالم (الشكل 1).

وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من أن هذا الاتجاه سوف يتواصل على الأرجح ويسهم في تفاقم التفاوتات في صورة الحفاظ على السياسات والأطر التنظيمية الحالية.

ويقول السيد غوتيريش في التقرير "علينا أن نبذل ما في وسعنا لسد الفجوة الرقمية، لا سيما أن أكثر من نصف سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو تتوفر لديهم فرص محدودة جداً للربط بالشبكة. فإدماج الجميع شرط أساسي لبناء اقتصاد رقمي يستفيد منه الجميع".

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتوي، "علينا أن نستجيب لرغبة سكان البلدان النامية في المشاركة في العالم الرقمي الجديد، لا بوصفهم مستخدمين ومستهلكين فحسب، وإنما أيضاً باعتبارهم منتجين، ومصنّرين، ومبتكرين كيما يتسنى لهم الإسهام بقدر أكبر في توليد القيمة والاستفادة منها في طريقهم نحو تحقيق الرخاء الشامل".

ويولي التقرير اهتماماً خاصاً بالبيانات الرقمية والمنصات الرقمية، بوصفهما المحركين الرئيسيين لتوليد القيمة في الاقتصاد الرقمي.

### طفرة تدفقات البيانات

شهدت حركة البيانات المنقولة عبر بروتوكول الإنترنت في أنحاء العالم، وهي مؤشر على تدفقات البيانات، نمواً مذهلاً. ففي عام 1992 بلغت حركة البيانات نحو 100 جيجابايت في اليوم. وفي عام 2017، شهد هذا الرقم زيادة كبيرة ليصل إلى أكثر من 45 000 جيجابايت في الثانية (الشكل 2).

ومع ذلك، فإن الاقتصاد المستند إلى البيانات لا يزال في بداياته، حيث يُتوقع أن تبلغ حركة البيانات عبر بروتوكول الإنترنت في أنحاء العالم 150 700 جيجابايت في الثانية.

وتعكس طفرة حركة البيانات هذه الزيادة في العدد المطلق للأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت واستيعاب التكنولوجيات الرائدة، من قبيل تقنية سلسلة السجلات المغلقة، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وإنترنت الأشياء، والتشغيل الآلي، والروبوتات، والحوسبة السحابية.

ويلاحظ التقرير أن هذا الوضع قد أفرز واقعاً جديداً تجسده "سلسلة قيمة البيانات" التي تضم شركات تعمل على جمع البيانات، وإنتاج المعلومات استناداً إلى البيانات، وتخزين البيانات، والتحليل والنمذجة.

### ميزة المنصات الرقمية

تمتع شركات الأعمال التي تُنشئ منصات رقمية بميزة رئيسية في الاقتصاد المستند إلى البيانات. فهي تجمع بين دور الوسيط ودور البنية التحتية، الأمر الذي يجعلها قادرة على تسجيل واستخلاص البيانات المتصلة بالأنشطة والتفاعلات والمعاملات التي يقوم بها المستخدمون على الإنترنت.

ويشير التقرير إلى أن 40 في المائة من أكبر 20 شركة في العالم، من حيث الرسالة السوقية، تعتمد على نموذج الأعمال التجارية القائمة على المنصات الرقمية.

وتستأثر سبع "منصات ضخمة" - وهي ميكروسوفت، تليها أبل، وأمازون، وغوغل، وفيسبوك، وتينسنت، وعلي بابا - بثلي القيمة السوقية الإجمالية لأكثر 70 منصة رقمية.

ويفيد التقرير أيضاً بأن القيمة الإجمالية لشركات المنصات الرقمية التي تتجاوز قيمتها السوقية 100 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، كانت تُقدَّر بأكثر من 7 مليارات من دولارات الولايات المتحدة في عام 2017، أي بزيادة بنسبة 67 في المائة مقارنة بعام 2015.

وقد سجلت بعض المنصات الرقمية نمواً جعلها قادرة على الهيمنة على أسواق متخصصة بعينها. فشركة غوغل تستأثر بنحو 90 في المائة من عمليات البحث على الإنترنت، في حين تستأثر فيسبوك بحصة الثلثين من السوق العالمية لوسائل التواصل الاجتماعي وتمثل المنصة الأولى للتواصل الاجتماعي في أكثر من 90 في المائة من اقتصادات العالم.

وفي الصين، يبلغ عدد المستخدمين النشطين لمنصة "وي شات" (WeChat)، التي تملكها تينسنت، أكثر من مليار مستخدم. وأصبحت أداة الدفع Alipay (التي تملكها شركة علي بابا) تغطي السوق الصينية لعمليات الدفع بالهاتف المحمول برمتها. وتقدَّر حصة شركة علي بابا بنحو 60 في المائة من سوق التجارة الإلكترونية الصينية.

وتتبع هذه الشركات سياسات جريئة لتعزيز مراكزها التنافسية، وتعتمد على وسائل من قبل الاستحواذ على الشركات المنافسة الممكنة، وتوسيع نطاق أنشطتها لتشمل بعض المنتجات أو الخدمات التكميلية، وحشد الدعم في أوساط صنع القرار على الصعيدين المحلي والدولي، وإقامة شراكات استراتيجية مع شركات رائدة ضمن الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في القطاعات التقليدية، من قبيل صناعة السيارات، وصناعة شبه الموصلات، وتجارة التجزئة.

### قد ينحصر دور البلدان النامية في التزويد بالبيانات الحام

يشير التقرير إلى أن المركز المهيمن الذي تحتله المنصات الرقمية العالمية والرقابة التي تمارسها على البيانات وقدرتها على توليد القيمة والاستفادة منها، هي عوامل لا تساعد على الحد من التفاوتات بين البلدان وداخل البلد الواحد، بل تزيد من حدة التركيز والدمج.

ويحذر التقرير من أن تصبح البلدان النامية مجرد جهات موردة للبيانات الحام ومطلوبة في الوقت ذاته بدفع قيمة ما تستهلك من ذكاء رقمي يُنتج في بلدان أخرى بالاستناد إلى بياناتها هي.

وإن لم تُعالج، فإن الفجوة الواسعة بين البلدان التي تعاني نقص التوصيل والبلدان التي بلغت مراتب متقدمة جداً في مجال الرقمنة ستتوسع وستؤدي إلى تفاقم التفاوتات.

ويشير التقرير إلى أن كسر هذه الحلقة المفرغة يتطلب أفكاراً خلاقة. ومن بين الحلول الممكنة، النظر في إيجاد نمط جديد للاقتصاد الرقمي يحقق نتائج أكثر توازناً وتوزيعاً أكثر عدلاً للفوائد المتأتية من البيانات ومن الذكاء الاصطناعي.

### السياسات العامة، والشراكات، والحماية: دور الحكومات

يفيد التقرير بأن الحكومات لديها دور حاسم تؤديه في الاقتصاد الرقمي من خلال تحديد قواعد اللعبة. ويعني هذا تكييف السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية القائمة واعتماد سياسات وقوانين ولوائح جديدة في مجالات عديدة.

وقد جاء في تصريح الدكتور كيتوي أنه "ينبغي استخدام التكنولوجيات الجديدة استخداماً ذكياً، وتعزيز الشراكات، والنهوض بدور القيادات الفكرية لإعادة تشكيل استراتيجيات التنمية الرقمية وإعادة تحديد مسارات العولمة في المستقبل".

ويوصي التقرير بأن تراعي الإجراءات المتخذة على صعيد السياسة العامة الصعوبات المتزايدة التي ينطوي عليها إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالتجارة عبر الحدود في الخدمات والمنتجات الرقمية.

وينبغي أن تستكشف هذه الإجراءات أيضاً مسارات جديدة لتوليد القيمة على الصعيد المحلي والاستفادة منها، وتحقيق التحول الهيكلي عن طريق الرقمنة.

وينبغي أيضاً أن تسعى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق ارتفاع البلدان الرقمي (إضافة القيمة) في سلسلة قيمة البيانات، والنهوض بالطاقات المحلية في مجال "صقل" البيانات.

ويفيد التقرير بأن "آثار الرقمنة تختلف باختلاف البلدان، وأن كل حكومة تحتاج إلى حيز كاف في مجال السياسة العامة لتنظيم الاقتصاد الرقمي على نحو يتيح لها تحقيق مختلف الأهداف المشروعة المرسومة في سياساتها العامة".

### نداء من أجل اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي

ثمة مشاكل عدة مرتبطة بتوليد القيمة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة منها التي لا يمكن معالجتها على نحو فعال إلا من خلال جهد إقليمي أو دولي تشارك فيه البلدان النامية مشاركة كاملة. وتشمل هذه المشاكل مجالات من قبيل المنافسة، والضريبة، وتدفقات البيانات عبر الحدود، والملكية الفكرية، والتجارة، والعمالة.

ولضمان مستقبل رقمي يستفيد منه أكبر عدد ممكن من الناس، لا قلة قليلة من المحظوظين فقط، ينبغي ألا ينحصر دور السياسات الوطنية والدولية في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت والمستهلكين على الشبكة في البلدان النامية، بل ينبغي أيضاً أن تهيئ هذه السياسات الظروف المواتية لبناء القدرات المحلية من أجل توليد القيمة والاستفادة منها.

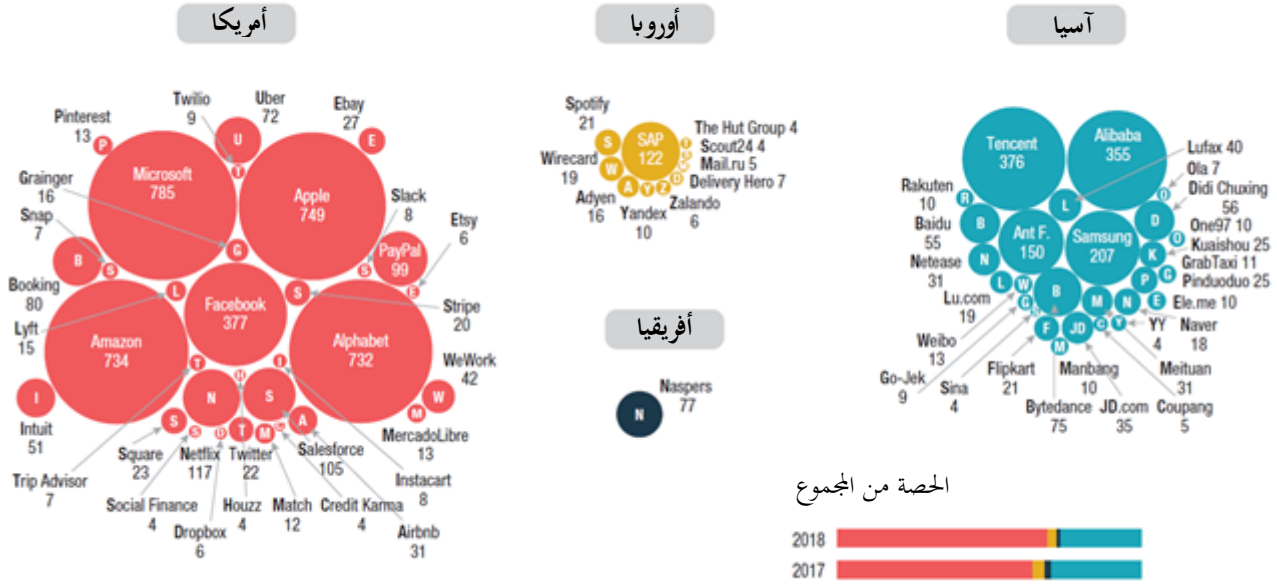
وحسب التقرير، ينبغي للمجتمع الإنمائي في هذا السياق أن يجد حلولاً أشمل لدعم البلدان المتخلفة عن الركب في مجال الاقتصاد الرقمي.

ويوصي التقرير بتخصيص جزء أكبر من المساعدة لتقليص الفجوة الرقمية، وتهيئة الظروف المواتية لتوليد القيمة وبناء القدرات في القطاعين الخاص والعام.

وينبغي أيضاً أن تسعى الإجراءات المتخذة على صعيد السياسة العامة لتعزيز الثقة باعتماد وإنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية التي تكفل النهوض بتوليد القيمة والاستفادة منها في سياق الاقتصاد الرقمي المستند إلى البيانات.

الشكل 1

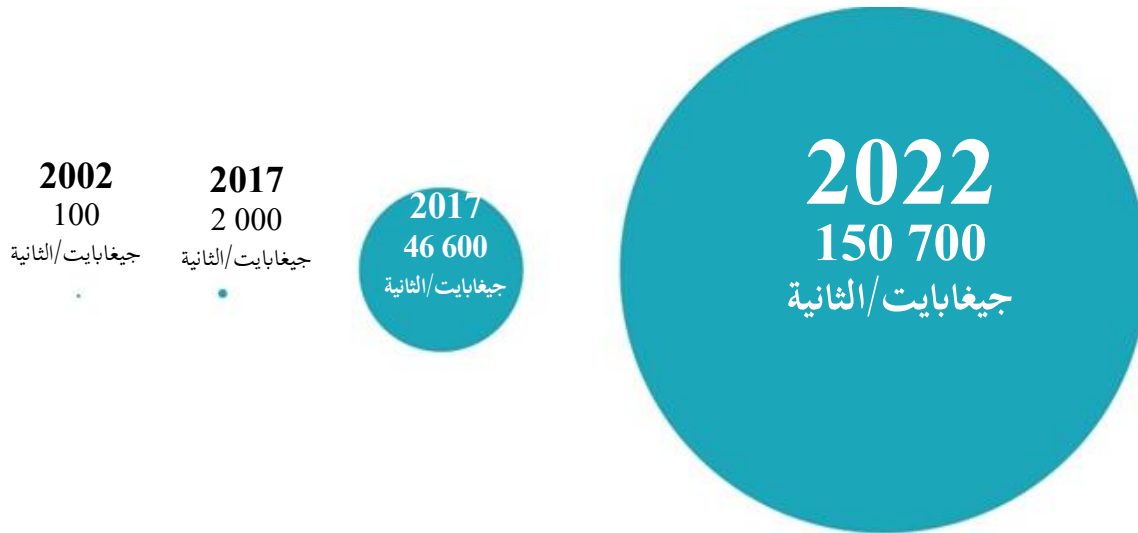
التوزيع الجغرافي للمنصات الرقمية الرئيسية على الصعيد العالمي، 2018

.Holger Schmidt (<https://www.netzoekonom.de/vortraege/#tab-id-1>)

المصدر:

الشكل 2

تطور حركة البيانات العالمية عبر الإنترنت، سنوات مختارة (جيجابايت في الثانية)



المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات سيسكو.